

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لشركة التصنيع الوطنية ("الشركة") وشركاتها التابعة (مجتمعين "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

ما قمنا بمراجعته

تتألف القوائم المالية الموحدة للمجموعة مما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، التي تتضمن السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة.

نعتمد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، والمتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

تتضمن الأمور الرئيسية للمراجعة ما يلي:

- الاستحواذ على شركة البوليمرات الأكريليكية السعودية ("سابكو") وشركة إيفونيك للتصنيع والتسويق المحدودة.
- تقييم ممتلكات ومصنع ومعدات ومشاريع قيد التنفيذ واستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية.

في إطار عملية تصميم مراجعتنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. بالتحديد، أخذنا بعين الاعتبار الاجتهادات التي اتخذتها الإدارة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي شملت وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع عمليات مراجعتنا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، ويشمل ذلك من بين أمور أخرى النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن غش.

لقد قمنا بتصميم نطاق عملية مراجعتنا بهدف تنفيذ أعمال كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، وقطاع الأعمال الذي تزاوّل المجموعة نشاطها فيه.

منهجنا في المراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي الأمور التي، وفقاً لتقديرنا المهني، كانت ذات أهمية كبيرة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وتم التطرق إلى هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند إبداء رأينا حولها، لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
الاستحواذ على شركة اليونيفيرت الإكرينيكية السعودية ("سانكو") وشركة إيفونيك للتصنيع والتسويق المحدودة.	قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية:
استحوذت المجموعة على حصة بنسبة ١٠٠٪ من حقوق الملكية في مشروع مشترك وشركة زميلة والذان يعتبران مرتبطان وتمت المحاسبة عنهما كعملة واحدة. بلغ صافي المقابل المقبوض ١٠ مليون ريال سعودي للاستحواذ على صافي المطلوبات المفترضة القابلة للتحديد بقيمة عادلة أولية بمبلغ ٥٠٢ مليون ريال سعودي. أنتجت المعاملة عن إثبات صافي شهرة مؤقتة بلغت ٤٩٢ مليون ريال سعودي.	قراءة اتفاقيات شراء الأسهم واختبار مدى ملاءمة احتساب مقابل الشراء والشهرة المؤقتة الناتجة.
تم احتساب الاستحواذ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٣ "تجميع الأعمال"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. وكما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٣، قامت المجموعة بالمحاسبة عن عملية الاستحواذ بناءً على القيم العادلة المؤقتة للموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة كما في تاريخ الاستحواذ. تم تخصيص الشهرة بشكل مؤقت لمجموعة من وحدات توليد النقد ضمن القطاع التشغيلي للبترول وكماويات، والتي من المتوقع أن تحقق منافع من أوجه التعاون في عمليات الاستحواذ. سيتم الانتهاء من تعديل القيم المؤقتة خلال ١٢ شهراً من تاريخ الاستحواذ على النحو الذي تسمح به المعايير الدولية للتقرير المالي.	تقييم كيفية تحديد الإدارة للموجودات المستحوذ عليها والمفترضة وكيفية تحديدها للقيم العادلة المؤقتة.
يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ "الانخفاض في قيمة الموجودات"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، القيام في اختبار الشهرة والموجودات غير الملموسة غير محددة العمر سنوياً، بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على الانخفاض في القيمة.	فحص مدى ملاءمة التخصيص المؤقت للشهرة من قبل الإدارة لمجموعة وحدات توليد النقد ذات الصلة، بناءً على متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ "الانخفاض في قيمة الموجودات"، المعتمد في المملكة العربية السعودية.
أجرت الإدارة تقييماً لإمكانية استرداد الشهرة. تم تحديد القيم القابلة للاسترداد بناءً على حسابات قيمة الاستخدام المستمدة باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة. استندت النماذج إلى أحدث الخطط المالية وتضمنت فترات افتراضات مدتها ٥ سنوات مع القيم النهائية المفترضة بعد ذلك. نتج عن المسارسة المنفذة انخفاض في قيمة الشهرة بمبلغ ٢٢٦ مليون ريال سعودي والذي تم إثباته في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.	التحقق من اتساق بعض المدخلات غير القابلة للرصد التي تستند إليها التدفقات النقدية على مدى ٥ سنوات مثل الأسعار المتوقعة للمنتجات، وهوامش الأرباح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء، وتكاليف التطوير مع خطط الأعمال المعتمدة.
لقد اعتبرنا ذلك أمراً رئيسياً للمراجعة نظراً لأهمية التقديرات التي ينطوي عليها تحديد القيم القابلة للاسترداد وعدم التأكد الذي يكمن في التوقعات والافتراضات الأساسية.	تقييم مدى معقولية خطط الأعمال المعتمدة بالمقارنة مع النتائج التاريخية حيثما ينطبق ذلك.
يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٥-١١ حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية المتعلقة بالانخفاض في قيمة الشهرة، والإيضاح رقم ٦ بشأن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة، والإيضاحين رقم ١١ و ٤٥ بشأن الإفصاحات عن الأمور المتعلقة بتجميع المنشآت والشهرة.	بالاستعانة بمدخلات من خبراء التقييم الداخلي، قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية على نماذج تقييم الإدارة، حسبما هو مناسب:
	<ul style="list-style-type: none"> إجراء تحاليل حساسية على الافتراضات الرئيسية المستخدمة في حساب قيمة الاستخدام من أجل تقييم الأثر المحتمل لمجموعة من النتائج المحتملة. تقييم مدى معقولية المنهجية المستخدمة لتحديد قيمة الاستخدام بما يشمل منهجية تحديد القيم النهائية. تقييم مدى معقولية معدلات الخصم ومعدلات النمو النهائي المستخدمة عن طريق التحقق من الافتراضات الأساسية مقابل بيانات السوق التي يمكن رصدها. التحقق من الدقة الحسابية لنماذج التدفقات النقدية المخصومة المستخدمة في حساب قيمة الاستخدام. الأخذ بعين الاعتبار مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة.

تقييم ممتلكات ومصنع ومعدات ومشاريع قيد التنفيذ واستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية.

قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية:

- تقييم مدى معقولية تحديد الإدارة لمؤشرات الانخفاض في القيمة، والتي تشمل تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الرئيسية على عمليات تقييم الانخفاض في القيمة التي تشمل تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة وتقدير المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات، أو وحدات توليد النقد حيث تم تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة.
- بالنسبة لنماذج قيمة الاستخدام، تقييم المنهجية المستخدمة من قبل الإدارة لتقدير قيمة الاستخدام إضافة إلى مدى ملاءمة بيانات المدخلات المستخدمة في نماذج التدفقات النقدية المخصومة.
- اختبار مدى معقولية الافتراضات الرئيسية المستخدمة في نموذج التدفقات النقدية المخصومة مثل هوامش الأرباح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء المقدرة على أساس توقعات الأطراف الخارجية للصناعة والنظر في النتائج التاريخية.
- بناء على مخدلات من خبراء التقييم الداخلي، قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية على نماذج تقييم الإدارة، حسبما هو مناسب:
- تقييم مدى معقولية المنهجية المستخدمة في حساب قيمة الاستخدام.
- إجراء تحاليل الحساسية على الافتراضات الرئيسية المستخدمة في حساب قيمة الاستخدام من أجل تقييم الأثر المحتمل لمجموعة من النتائج المحتملة.
- تقييم مدى معقولية معدلات الخصم ومعدلات النمو النهائية المستخدمة عن طريق التحقق من الافتراضات الأساسية مقابل بيانات السوق التي يمكن رصدها.
- التحقق من الدقة الحسابية لنماذج التدفقات النقدية المخصومة المستخدمة في حساب قيمة الاستخدام.
- الأخذ بعين الاعتبار مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كان لدى المجموعة ممتلكات ومصنع ومعدات بمبلغ ٣,٨١٩ مليون ريال سعودي، ومشاريع قيد التنفيذ بمبلغ ٣٩٨ مليون ريال سعودي واستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بمبلغ ١١,٢٦٢ مليون ريال سعودي.

تقوم الإدارة بإجراء تقييم في كل فترة تقرير للنظر فيما إذا كانت هناك أي أحداث أو ظروف (محفزات الانخفاض في القيمة) تشير إلى أن القيم الدفترية لهذه الموجودات أو وحدات توليد النقد قد لا تكون قابلة للاسترداد. وفي حالة وجود أي مؤشر من هذا القبيل، تقوم الإدارة بتقدير المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات ذات الصلة، أو وحدات توليد النقد لتسجيل نفقات الانخفاض في القيمة ذات الصلة.

يتطلب من الإدارة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة المستخدمة أو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد، أيهما أعلى، أن تحدد ثم تقدر القيمة القابلة للاسترداد للموجودات أو وحدات توليد النقد التي تنتمي لها الموجودات. ترتكز القيم القابلة للاسترداد، في حال كونها قيمة الاستخدام، على وجهة نظر الإدارة عن المدخلات الأساسية والتي تتضمن على سبيل المثال النمو المستقبلي للأعمال في الفترة المتوقعة بالإضافة إلى ظروف السوق الخارجية ونسب النمو النهائية ومعدلات الخصم الأنسب.

إن الموجودات المحددة أو وحدات توليد النقد المحددة التي تنتمي إليها الموجودات، والتي قامت الإدارة بتحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة وحيث ركزنا إجراءاتنا، والتي تتضمن الآتي:

- فيما يتعلق بأحد الشركات الزميلة التي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية - ترونوكس، قررت المجموعة أن القيمة القابلة للاسترداد كانت أعلى من القيمة الدفترية مما أدى إلى عدم إثبات أي خسارة انخفاض في القيمة في القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

- فيما يتعلق بالممتلكات والمصنع والمعدات والمشاريع قيد التنفيذ - مصهر سلاجر، قررت المجموعة أن القيمة القابلة للاسترداد تقارب القيمة الدفترية مما أدى إلى عدم إثبات أي خسارة انخفاض في القيمة في القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

اعتبرنا هذا أمراً رئيسياً للمراجعة نظراً للحكم المتضمن في تحديد محفزات الانخفاض في القيمة والتعقيد الكامن لتقدير القيمة القابلة للاسترداد لهذه الموجودات.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١١-٥ حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية المتعلقة بالانخفاض في قيمة هذه الموجودات، والإيضاح رقم ٦ بشأن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة، والإيضاحات رقم ٨ و ٩ و ١٢-١ بشأن الإفصاحات عن الأمور المتعلقة باعتباريات الانخفاض في قيمة الموجودات أو وحدات توليد النقد المعنية.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى من التقرير السنوي، لكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا حولها، والتي من المتوقع تقديمها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد عليها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

وفيما لو استنتجنا، عند قراءة التقرير السنوي، أنه يحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً للتمكن من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تنو الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي لجنة المراجعة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهرية عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير المراجع المستقل إلى السادة/ مساهمي شركة التصنيع الوطنية المحترمين (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بعملية المراجعة للمجموعة، ونظن المسؤولين الوحيدين عن رأينا.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.
- كما نقدم للمكلفين بالحوكمة بياناً نوضح فيه أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وإن لزم الأمر، التصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.
- ومن بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة عنها، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة. تم توضيح هذه الأمور في تقريرنا باستثناء ما تمنع النظم أو التشريعات الإفصاح العام عنه أو إذا قررنا - في حالات نادرة جداً - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

برايس وترهاوس كوبرز



وليد بن عبدالعزيز الحديري
ترخيص رقم ٥٩٩

٢٤ شعبان ١٤٤٥ هـ
(٥ مارس ٢٠٢٤)



Audit Committee Report
To the General Assembly of National Industrialization
Company (Tasnee)
About the Fiscal Year 2023

تقرير لجنة المراجعة
للمجموعة العامة لشركة التصنيع الوطنية (التصنيع)
عن العام المالي ٢٠٢٣ م

Introduction:

This report highlights the key activities carried out by the Audit Committee during the year 2023, in accordance with the tasks and responsibilities outlined in the charter of the Audit Committee for the National Industrialization Company, approved by the General Assembly on 25/04/2019. These regulations were prepared in accordance with the requirements of the Companies Law and the Corporate Governance Regulations issued by the Capital Market Authority.

Key Activities and Accomplishments of the Committee in 2023:

The Audit Committee of the National Industrialization Company held a total of five meetings during the year 2023 to fulfill its assigned tasks as per the approved regulations set by the General Assembly.

مقدمة:

يتناول هذا التقرير أهم الأعمال التي قامت بها لجنة المراجعة خلال العام ٢٠٢٣ م حسب المهام والمسؤوليات المعتمدة في لائحة عمل لجنة المراجعة لشركة التصنيع الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية العامة بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٩ م والتي تم إعدادها وفقاً لمتطلبات نظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية.

أهم الأعمال والأنشطة التي قامت بها اللجنة خلال عام ٢٠٢٣ م.

عقدت لجنة المراجعة لشركة التصنيع الوطنية خلال العام ٢٠٢٣ م (٥) اجتماعات لتنفيذ المهام الموكلة إليها حسب اللائحة المعتمدة من الجمعية:

Member's Name	طبيعة العضوية Nature of Membership	الأول بتاريخ 1 st Meeting 28/02/2023	الثاني بتاريخ 2 nd Meeting 07/05/2023	الثالث بتاريخ 3 rd Meeting 30/07/2023	الرابع بتاريخ 4 th Meeting 29/10/2023	الخامس بتاريخ 5 th Meeting 27/12/2023	اسم العضو
Mr. Sami A. Al Shenaiber	Chairman رئيس اللجنة	√	√	√	√	√	أ. سامي بن عبد العزيز الشنير
Mr. Bader A. Al Dakhil	Member عضو	√	√	√	√	√	أ. بدر بن علي الدخيل
Mr. Musaab S. Al Muhaideb	Member عضو	√	√	√	√	√	أ. مصعب بن سليمان المهيدب
Mr. Maher S. Alaiyadhi	Member عضو	√	√	√	√	√	أ. ماهر بن سعد العياضي

- Study and discuss the audited consolidated financial statements for the year 2022 and the preliminary quarterly financial statements for the year 2023, and approve them after reviewing them with the company's management and external auditors to ensure their fairness and compliance with the applicable accounting policies of the company before publishing them on the company's website at "Tadawul" and recommending them to the Board of Directors for approval and adoption, and presenting the audited annual financial statements along with the external auditor's report to the General Assembly for approval.
- Study and discuss the external auditor's report and meet with them regarding the audit plan to verify their independence and the effectiveness of their audit work, answer their inquiries, and ensure that there are no obstacles that may affect the conduct of his work.
- General supervision of the performance of the internal audit management, ensuring its independence and the professional methods adopted to carry out its work, and monitoring the implementation of its plan for the year 2023, approved by the committee, and discussing the periodic reports submitted by the Department of Internal Audit on the results of its work and monitoring the implementation of corrective actions.
- Discuss and approve the internal audit strategy and plan for the year 2024, which has been prepared based on the assessment of the risks that the main activities and operations of the company may be exposed to.
- Study and discuss the proposals submitted by audit firms to examine and audit the company's quarterly and annual accounts for the year 2023 and the first quarter of 2024 and evaluate them technically and commercially. It has been recommended to the Board to approve and present to the General Assembly the following candidates: Price water house coopers (PwC) and Dr. Mohammed Al-Amari & Partners (BDO) after verifying their independence and reviewing the scope of their work to select one of them based on the highest evaluation.
- دراسة ومناقشة القوائم المالية الموحدة المراجعة لعام ٢٠٢٢م والقوائم المالية الأولية الربع سنوية للعام ٢٠٢٣م والموافقة عليها بعد مراجعتها مع إدارة الشركة والمراجع الخارجي للتأكد من عدالتها وتماشيها مع السياسات المحاسبية المطبقة بالشركة قبل نشرها في موقع الشركة لدى "تداول" ورفع التوصية لمجلس الإدارة للموافقة عليها واعتمادها ورفع القوائم المالية السنوية المراجعة مع تقرير المراجع الخارجي للجمعية العامة للمصادقة عليها.
- دراسة ومناقشة تقرير المراجع الخارجي والاجتماع معه بخصوص خطة المراجعة من أجل التحقق من استقلاليتة ومدى فعالية أعمال المراجعة والإجابة على استفساراته والتأكد من عدم وجود أي معوقات قد تؤثر على سير أعماله.
- الاشراف العام على أداء إدارة المراجعة الداخلية والتأكد من استقلاليتها والأساليب المهنية المتبعة لتنفيذ أعمالها ومتابعة تنفيذ خطتها للعام ٢٠٢٣م المعتمدة من قبل اللجنة ومناقشة التقارير الدورية المقدمة من الإدارة العامة للمراجعة الداخلية عن نتائج أعمالها ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية.
- مناقشة واعتماد استراتيجية وخطة المراجعة الداخلية للعام ٢٠٢٤م والتي تم إعدادها حسب تقييم المخاطر التي قد تتعرض لها أعمال وأنشطة الشركة الرئيسية.
- دراسة ومناقشة العروض المقدمة من مكاتب المراجعة لفحص ومراجعة حسابات الشركة الربع سنوية والسنوية للعام ٢٠٢٣م والربع الأول للعام ٢٠٢٤م وتقييمها فنياً وتجارياً، وقد تم التوصية للمجلس بالموافقة والرفع للجمعية العامة على المرشحين التالية أسماءهم مكتب برايس ووترهاوس كوبرز (بي دبليو سي) ومكتب الدكتور محمد العمري وشركاه (بي دي او) بعد التحقق من استقلاليتهم ومراجعة نطاق عملهم لاختيار أحدهم حسب التقييم الأعلى.

Results of the annual review of the effectiveness of Company's Internal Audit procedures:

The company has an independent Department of Internal Audit that reports functionally to the Audit Committee and carries out its tasks in accordance with the approved internal audit's charter. The Department of Internal Audit has carried out all its work during the year in accordance with the prepared internal audit plan based on the most significant risks, which was approved by the Audit Committee at the beginning of the year, focusing on high-risk activities and operations in order to help achieve the company's objectives and protect its assets. Several internal audit operations were conducted to assess the efficiency and effectiveness of the internal audit system and procedures. The results were discussed and shared with the relevant departments and sectors within the company in order to study and address observations and recommendations and implementing necessary corrective actions. The progress, challenges, and risks arising from the non-closure of these observations and recommendations were regularly reported to the Audit Committee with updated reports.

The committee's opinion on the adequacy of the company's Internal control system:

The Audit Committee reviewed the internal control and auditing procedures within the scope of the planned and limited tasks, which were approved and tested by the Department of Internal Audit. After discussions with the company and external auditor regarding the results of the quarterly and annual business, the Audit Committee can provide reasonable assurance about the effectiveness of the internal control systems in the company, and no significant deficiencies or material weaknesses were indicated in the systems, policies, and internal control procedures in the company. It should be noted that it is not possible to provide absolute assurance about the effectiveness of any internal control system, and there are no recommendations from the Audit Committee that conflict with the decisions of the Board of Directors during the year 2023.

Sincerely,
Chairman of the Audit Committee
Sami Bin Abdulaziz Al Shenabir

National Industrialization Company

The Business Gate Building No. C. 3
Eastern Ring Road Qurtubah District
P.O Box 26707 Riyadh 11496
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: (+966 11) 222 2205
Fax: (+966 11) 400 2255

Saudi Joint Stock Company مساهمة سعودية
رأس المال: SR. 6,689,141,660 / ٦,٦٨٩,١٤١,٦٦٠
سجل تجاري ٥٩٦٩٣ - رقم العضوية: ٣٣٥٢ / C.C.NO. 33520 - CR. NO. 59693

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.

لدى الشركة إدارة عامة للمراجعة الداخلية مستقلة تتبع فنياً للجنة المراجعة وتقوم بتنفيذ مهام عملها وفقاً لللائحة المراجعة الداخلية المعتمدة. حيث قامت الإدارة العامة للمراجعة الداخلية بتنفيذ جميع أعمالها خلال العام وفقاً لخطة المراجعة الداخلية المعدة على أساس أهم المخاطر والتي تم اعتمادها من قبل لجنة المراجعة في بداية العام، مع تركيزها على الأنشطة والعمليات ذات المخاطر العالية بما يساعد في تحقيق أهداف الشركة وحماية أصولها حيث تم تنفيذ عدد من عمليات المراجعة الداخلية بهدف تحديد مدى كفاءة وفاعلية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية وتم مناقشه وإرسال نتائجها إلى الإدارات والقطاعات ذات العلاقة في الشركة من أجل دراسة ومعالجة الملحوظات والتوصيات ووضع الإجراءات التصحيحية اللازمة ومتابعة تنفيذها وإقفالها وفق التواريخ المتفق عليها مع الإدارات ذات العلاقة والرفع إلى لجنة المراجعة بشكل دوري بتقارير محدثة توضح ما تم إنجازه مع التحديات والمخاطر التي قد تنشأ من عدم إقفال تلك الملحوظات والتوصيات.

رأي اللجنة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة

اطلعت لجنة المراجعة على إجراءات الضبط والتدقيق الداخلي في حدود المهام والأعمال المخططة والمحدودة المعتمدة والتي تم اختبارها من قبل الإدارة العامة للمراجعة الداخلية وبعد المناقشة مع الشركة ومراجع الحسابات الخارجي على نتائج الأعمال الربع سنوية والسنوية فإن لجنة المراجعة يمكنها إعطاء تأكيدات معقول عن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة ولم يتبين لها وجود ما ينبغي الإشارة إليه أو يُعتقد معه وجود ضعف أو خلل جوهري في أنظمة وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة علماً بأنه لا يمكن إعطاء تأكيد على فاعلية أي نظام للضبط والرقابة الداخلية بدرجة تامة من الموثوقية ولا توجد توصيات من لجنة المراجعة تتعارض مع قرارات مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣م.

مع خالص التحية،
رئيس اللجنة
سامي بن عبدالعزيز الشنابير

شركة التصنيع الوطنية

البوابة الاقتصادية مبنى ج ٣
حي قرطبة - الدائري الشرقي
صندوق بريد ٢٦٧٠٧ الرياض ١١٤٩٦
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٢٢٠ ٢٢٢ (٩٦٦١١)
فاكس: ٢٢٥٥ ٤٠٠ (٩٦٦١١)

التاريخ: ١٤٤٥/٠٨/٢٣ هـ

الموافق: ٢٠٢٤/٠٣/٠٤ م

الموقرين

السادة/ مساهمي شركة التصنيع الوطنية

الموضوع: توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مراجع الحسابات لعام ٢٠٢٤ م.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نفيد المساهمين الكرام بموافقة مجلس الإدارة على توصية لجنة المراجعة بشأن ترشيح مكتب لمراجعة حسابات الشركة حيث تم دعوة المكاتب المحاسبية أدناه لتقديم العروض لفحص ومراجعة حسابات الشركة وقوائمها المالية الموحدة للعام المالي ٢٠٢٤ م وفحص الربع الثاني و الثالث من العام ٢٠٢٤ م، والربع الأول من العام ٢٠٢٥ م، حيث تم استلام العروض وتم تقييمها فنياً وتجارياً وفقاً للإجراءات المتبعة والتي من أهمها سمعة واستقلالية المكتب والجودة والموثوقية وعدد فريق العمل وسنوات الخبرة ووضوح المنهجية المتبعة وإلمام المراجع بطبيعة أعمال الشركة في الفترات السابقة والأتعاب، وتمت موافقة اللجنة على اختيار أحد المرشحين التالية أسماؤهم حسب أعلى تقييم:

مكتب المراجعة	إجمالي الأتعاب لشركة التصنيع (بالريال)	نسبة التقييم
مكتب برايس ووترهاوس كوبرز (PWC)	٨١٠,٠٠٠	%٩٧
مكتب الدكتور محمد العمري وشركاه (BDO)	٦٦١,٢٥٠	%٩٢
مكتب ديلويت	٨٧٢,٥٠٠	%٩١

وبناءً على ذلك، وافق مجلس الإدارة على التوصية بعرض مكاتب المراجعة أعلاه على الجمعية العامة للتصويت على اختيار المراجع الخارجي من بين المرشحين أعلاه وتحديد أتعابه.

مع خالص التحية،

رئيس مجلس إدارة شركة التصنيع الوطنية

المهندس/ مبارك بن عبد الله الخفرة



بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ١٤٤٥/٠٨/٢٦ هـ

الموافق: ٢٠٢٤/٠٣/٠٧ م

الموقرين

السادة/ مساهمي شركة التصنيع الوطنية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: الإفصاح عن الأعمال والعقود التي تتضمن مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة

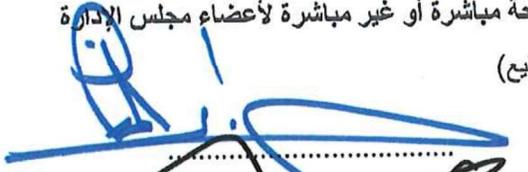
بناء على متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية، والتي تتطلب أن يُبلغ عضو مجلس الإدارة المجلس بما له من مصلحة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، يود مجلس الإدارة إبلاغ جمعيتكم الموقرة بأنه قد تقرر لدى مجلس إدارة شركة التصنيع الوطنية ("الشركة")، وجود مصلحة مباشرة للمهندس/مبارك بن عبدالله الخفرة، رئيس المجلس، وذلك بخصوص الآتي:

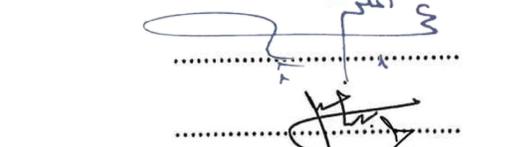
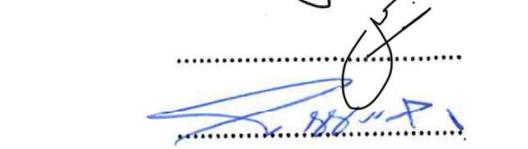
١- إبرام أحد الشركات التابعة لشركة التصنيع الوطنية، وهي شركة التصنيع الوطنية لتسويق البتر وكيمواويات، شركة ذات مسؤولية محدودة، سجل تجاري رقم (١٠١٠١٧١٩٥٣) لطلبات شراء مادة البولي بروبيلين مع مصنع شركة الأقمشة الصناعية غير المنسوجة، شركة ذات مسؤولية محدودة، سجل تجاري رقم (٢٠٥٥٠١٤٦٩٦) وهي شركة تابعة لشركة الخفرة القابضة التي يملك فيها المهندس/مبارك بن عبدالله الخفرة حصصاً بشكل مباشر. علماً بأن إجمالي قيمة الشراء خلال العام المالي المنتهي بـ ٢٠٢٣/١٢/٣١ م تبلغ ١٣,٩٠٣,٩٩٣,١٣ ولا توجد أي شروط تفضيلية.

ونؤكد للسادة المساهمين الموقرين أن المعاملات الموضحة في هذا البيان تمت مراجعتها واعتمدها من قبل نائب الرئيس للشؤون المالية والرئيس التنفيذي للشركة ومجلس إدارة الشركة.

وعليه، يرغب مجلس إدارة الشركة في عرض هذه التعاملات على السادة المساهمين تمهيداً للحصول على موافقة الجمعية العامة لمساهمي الشركة عليها، وذلك تماشياً مع أحكام المادة (٧١) من نظام الشركات.

الموضوع: الإفصاح عن الأعمال والعقود التي تتضمن مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة
(صفحة التوقيع)



م. طلال بن إبراهيم الميمان

م. عبدالرحمن بن سليمان السيارى

م. مطلق بن حمد المريشد

أ. سعود بن سليمان الجهني

أ. مصعب بن سليمان المهيدب

م. عبداللطيف بن خليفة الملحم

أ. بدر بن علي الدخيل

أ. فهد بن عبدالرحمن المسحل البوعينين

أ. أحمد بن نجا الذيابي

رئيس مجلس الإدارة المهندس/ مبارك بن عبد الله الخفيرة



أمين سر المجلس/ محمد بن عبدالعزيز بن عاصم

إلى السادة/ المساهمين شركة التصنيع الوطنية المحترمين
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض، المملكة العربية السعودية

تقرير تأكيد محدود مستقل حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة الى مساهمي شركة التصنيع الوطنية

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق للمعاملات والعقود مع الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والخاصة بشركة التصنيع الوطنية ("الشركة") المعد من قبل إدارة الشركة والمعتمد من رئيس مجلس الإدارة وفقاً للمعايير الموضحة أدناه لكي تتماشى مع متطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات ("التبليغ").

الموضوع

إن موضوع ارتباط التأكيد المحدود لدينا هو التبليغ المعد من قبل إدارة الشركة والمعتمد من رئيس مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير المقدم لنا.

المعايير

إن المعايير المطبقة ("المعايير") هي متطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة (٢٠٢٢م - ١٤٤٣هـ) ("نظام الشركات") والتعديلات اللاحقة التي أجريت عليها والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات أو العقود المبرمة لحساب الشركة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس")، فإنه يجب الإبلاغ عن هذه المصالح لاعتمادها من قبل الجمعية العامة للشركة. ويجب على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بتلك المصالح وإعفاء نفسه من التصويت في المجلس للموافقة على تلك المعاملات أو العقود وأن يقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بأية معاملات أو عقود والتي يكون لدى عضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بها.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد التبليغ بما يتماشى مع المعايير والتأكد من اكتمالها. تتضمن هذه المسؤولية أيضاً، تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام للرقابة الداخلية يتعلق بإعداد التبليغ بشكل خالي من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

آداب المهنة وإدارة الجودة

لقد التزمنا بمتطلبات الاستقلال الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المتعلق بارتباط التأكيد المحدود في المملكة العربية السعودية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (١)، كما هو معتمد في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب من مكتبنا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة، يتضمن سياسات أو إجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المطبقة.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج تأكيد محدود حول التبليغ بناء على الإجراءات التي قمنا بتنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن الشركة لم تلتزم بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على اجتهادنا، وتتضمن تقييم المخاطر مثل إخفاق الأنظمة والضوابط الرقابية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. عند القيام بتقييم المخاطر، نأخذ في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالالتزام الشركة بمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ. تتضمن إجراءاتنا القيام بفحص على أساس اختياري للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة المتعلقة بإعداد التبليغ وفقاً للمادة (٧١) من نظام الشركات.

نعتقد أن الأدلة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء استنتاجنا للتأكيد المحدود.

ملخص العمل المنجز

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول مدى التزام الشركة بمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ:

- مناقشة إدارة الشركة حول عملية الحصول على الأعمال والعقود المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة سواء بشكل مباشر أو غير مباشرة مع الشركة والتي تتضمن قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات والعقود المبرمة مع الشركة والتي له مصلحة فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر و إعفاء نفسه من التصويت في المجلس على القرار الصادر بهذا الخصوص في اجتماعات مجلس الإدارة.
- الحصول على التبليغ المرفق ("الملحق أ") الذي يتضمن قائمة بجميع المعاملات والعقود المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.
- فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة المعني بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات والعقود التي أبرمها عضو مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م؛ وأن عضو مجلس الإدارة المعني لم يصوت على القرار الصادر بهذا الشأن في اجتماعات المجلس.
- فحص التأكيدات التي تم الحصول عليها من أعضاء مجلس الإدارة المعنيين حول المعاملات والعقود المنفذة من قبل أعضاء مجلس الإدارة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.
- اختبار توافق المعاملات المدرجة والمفصح عنها في الإيضاح رقم (٣٩) حول القوائم المالية الموحدة المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م مع المعاملات والعقود المدرجة في التبليغ.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

ويُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل جوهري في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب المعيار الدولي لإرتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الكافية للملائمة محدودة بشكل متعمد مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبدي رأي مراجعة أو فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة حول إعداد التبليغ.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ تغيير على الأنظمة والرقابة يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الأعمال المبينة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات المطبقة من المادة رقم (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

تقييد الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة الشركة ورئيس مجلس إدارة الشركة للوفاء بالتزاماتهم للتقرير إلى الجمعية العامة بموجب المادة رقم (٧١) من نظام الشركات. لا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه على أي أطراف أخرى باستثناء وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة، أو الإقتباس منه أو الإشارة إليه دون الحصول على موافقتنا المسبقة.

برايس وترهاوس كوبرز



وليد بن عبدالعزيز الحيدري
ترخيص رقم ٥٥٩



٢ رمضان ١٤٤٥ هـ
(١٢ مارس ٢٠٢٤م)